مساهمة منظمات المجتمع المدني
في مكافحة جرائم الفساد

بحث مقدم الى مؤتمر

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة
"رؤية مصر ٢٠٢٠ـ٢٠٣٠ "

٦ـ٧ مايو ٢٠٢٢ م
كلية الحقوق ـ جامعة المنصورة

إعداد

د./ محمد فتحي محمد أبو العنين
دكتوراه في القانون الجنائي

ملخص البحث:

الفساد ظاهرة خطيرة لها آثارها السلبية على اقتصاديات كثير من الدول، ذلك أنها تشكل جريمة تهدد الأمن الاجتماعي، و تقوض عملية التنمية والبناء والاستقرار والتقدم.

ونظرا لخطورة الفساد على المجتمع الدولي، فقد بادرت أغلب دول العالم إلى توحيد الجهود الدولية الرسمية وغير الرسمية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني؛ للتصدى الحازم لجرائم الفساد، فترك مكافحة الفساد بيد مؤسسات الدولة أمر غير فعال، مما يتطلب الأمر تدخل ومساعدة منظمات المجتمع المدني، والذي يؤكد عليه الباحثون بأنه أحد أهم آليات مكافحة الفساد، حيث أصبح وجود منظمات المجتمع المدني قوية وفعالة ومستقلة من ضمن المؤشرات التي تقيس تقدم الدول وتطورها، وتلعب دورا مكملا لدور الدولة سواء بمفردها، أو بمشاركتها مع دول أخرى أو منظمات دولية حكومية، كما تلعب دورا حيويا ومؤثرا في إطار تنشيط الحراك المجتمعي في مكافحة ظاهرة الفساد.

وتدخل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد له أساس قانوني دولي وإقليمي وداخلي، حيث نصت معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية في أحكامها على مواد خاصة، تتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في مواجهة هذه الظاهرة، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، وتعتبر هذه الأحكام إطارا قانونيا دوليا يسمح لها القيام بمهامها المتعلقة بمواجهة ظاهرة الفساد.

وتستطيع منظمات المجتمع المدني القيام بدورها في مكافحة الفساد من خلال قيامها بأدوار وقائية وعلاجية تتمثل في التوعية الاجتماعية، وإعداد الدراسات والبحوث، والتنسيق مع المنظمات الدولية، والكشف عن جرائم الفساد، والمشاركة في سن القوانين والتشريعات، وتأمين المساءلة الحكومية والقانونية.

وتسعى مصر للقضاء على الفساد بمشاركة أجهزة الدولة، ومشاركة منظمات المجتمع المدني؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت اسم " رؤية مصر ٢٠٣٠ " .

المقدمة :

الفساد ظاهرة عالمية تتضرر منه كل الدول، لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء المالي والإداري، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

ويعتبر موضوع مكافحه الفساد من القضايا الأساسية المطروحة على أجندة العديد من الحكومات ومختلف المنظمات المهتمة بمكافحة الظاهرة، فلا يمكن رصد معالم التنمية في أي دولة في ظل تنامى هذه الظاهرة، كما يفترض أن مكافحتها لا يقتصر على الأجهزة الرسمية فحسب وإنما يتعدى ذلك إلى جهات غير رسمية كمنظمات المجتمع المدني مثل: النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ تشير نتائج العديد من البحوث والدراسات إلى أن مكافحة الظاهرة لا يتوقف على حزمة من القوانين والتشريعات فحسب، وإنما بتفعيل آليات الرقابة بكل أشكالها السياسية والمدنية والمحاسبية، واحترام الحريات المدنية المخولة دستوريا، واستقلال العدالة والديمقراطية والشفافية، فكلها عناصر مستهدفة للحد من هذه الظاهرة.

وقد أصبح وجود منظمات المجتمع المدني قوية وفعالة ومستقلة من ضمن المؤشرات التي تقيس تقدم الدول وتطورها، وتلعب دورا مكملا لدور الدولة سواء بمفردها، أو بمشاركتها مع دول أخرى أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية، كما تؤدى دورا حيويا ومؤثرا في إطار تنشيط الحراك المجتمعي في مكافحه ظاهرة الفساد.

وإيمانا من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بخطورة الفساد وآثاره المدمرة على إمكانيات الدول والمجتمعات والشعوب، فقد سعت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية دولية لمكافحه الفساد، بغرض تنسيق الجهود الدولية لمكافحته، من خلال تعزيز النظم الوطنية لتكون انطلاقة لجميع الدول وأفراد المجتمع الدولي، للسعي الحثيث نحو محاصرته ومكافحته.

وقد تم وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد عام ٢٠٠٣، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٠ ،وانضمت مصر لهذه الاتفاقيات تأكيدا منها بأن قضية الفساد لم تعد شأنا داخليا، وحتى تكون أكثر فاعلية في مكافحتها.

وأكدت هذه الاتفاقيات جميعها في مواد خاصة على أهمية تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد، وينبغي تدعيم هذه المشاركة من خلال تدابير تساعدها على القيام بدورها بفاعلية، وهذا يبن مدى قدرة هذه المنظمات على مكافحة الفساد إذا ما أتيحت لها الفرصة من قبل الدولة.

وتستطيع منظمات المجتمع المدني القيام بدور وقائي وعلاجي في مكافحة الفساد، فترك مواجهة الفساد بيد مؤسسات الدولة أمر غير فعال، وهو ما أكد عليه الباحثون بأنه أحد أهم آليات مكافحة الفساد.

وقد قامت منظمات المجتمع المدني بدور فعال في تجارب الدول التي حققت نجاحا كبيرا في مكافحة الفساد، وأصبحت على مؤشر مدركات الفساد من الدول الأقل فسادا وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية، ومن هذه الدول: الدنمارك ونيوزيلندا وفنلندا وسنغافورة....الخ.

أهمية البحث :

١ – التعريف بالفساد وأسبابه وأثاره.

٢- التعريف بمنظمات المجتمع المدني وأهدافها وخصائصها.

٣- إظهار الدور الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد.

٤ - التعرف على الأساس القانوني الدولي والإقليمي والوطني لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد.

٥ – اهتمام مصر بمنظمات المجتمع المدني ومشاركتها في مكافحة جرائم الفساد.

٦- توضيح الخطوات التي قامت بها مصر في مكافحة جرائم الفساد.

٧ - عرض تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد، وإظهار دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة الفعالة في تلك التجارب.

منهج البحث :

يعتمد منهج البحث على المنهج الوصفي والتحليلي اعتمادا على المصادر والأبحاث المتخصصة لمعرفة أسباب الفساد وأنواعه وآثاره، وخطوات مواجهته في مصر، وكذلك دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد، والأساس القانوني لهذه المنظمات، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في تجارب الدول الأقل فسادا، مع عرض جداول تحليلية تتعلق بموضوع البحث.

خطة البحث :

نعرض لموضوع البحث من خلال محاور خمسة :

المحور الأول : التعريف بالفساد وأسبابه وأنواعه وآثاره.

المحور الثانى : التعريف بمنظمات المجتمع المدني، وأهدافها، وخصائصها، ودورها في مكافحة جرائم الفساد.

المحور الثالث : الأساس القانوني لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد.

المحور الرابع : مكافحة جرائم الفساد في مصر.

المحور الخامس : منظمات المجتمع المدني وتجارب الدول في مكافحة جرائم الفساد .

المحور الأول – التعريف بالفساد وأنواعه وأسبابه وآثاره.

١- التعريف بالفساد:

ليس للفساد تعريف متفق عليه بين الباحثين في هذا المجال، وهذا يعود إلى الطبيعة المعقدة التي يمكن أن ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة.

ولم تتضمن نصوص الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٣ تعريفا للفساد بشكل صريح وإنما بينت ديباجتها ما يفهم منها بأن تعريف الفساد هو " ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصاديات، مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمرا ضروريا". (١).

وقد نصت أيضا الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في ديباجيتها على أن الفساد " ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية واللوائح الاقتصادية والاجتماعية". (٢)

أما اتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد فقد عرفت الفساد في مادتها الأولى بأنه " الأعمال والممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي ترجمتها الاتفاقية ". (٣)

وقد تعددت التعاريف حول الفساد منها: بأنه : " خروج عن القوانين والأنظمة، واستغلال غيابها من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية مالية وتجارية أو اجتماعية، لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة للفرد له مصالح شخصية معها".

---

(١) راجع ديباجية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٣ ، متاح على الموقع الالكتروني https://hrlibrary.umn.edu بتاريخ دخول في ٢٠٢٢/١/١٠.

(٢) راجع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٠. www.arablegalnent.org

(٣) راجع اتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد. www.auanticoruption.org

ويرى البعض أن الفساد جريمة ناتجة عن ظاهرة اجتماعية تتمثل في الاستخدام المغرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحياته الوظيفية، بهدف الاغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع ومخالف للقوانين. (١)

ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه " إساءة استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" إلا أن هذا التعريف ينتقد على أساس يقصر الفساد على القطاع الحكومي والعام. (٢)

وقد طرحت إحدى المنظمات الدولية تعريفا للفساد بأنه" إساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة" ويتضح من هذا التعريف أنه يوسع نطاق الفساد ليشمل القطاع الخاص، ويعد الأكثر قبولا عالميا (٣).

٢ – أنواع الفساد:

للفساد أنواع مختلفة وهى الفساد الإداري والمالي والسياسي، ويختلف الفساد باختلاف المعيار المتخذ أساسا التفرقة، حيث تم اختيار معيارين، الأول حجم المتحصلات والدرجة الوظيفية لمن يقوم به، المعيار الثاني هو طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد.

(١) د. محمد سامر دغمش : استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص ٢٥.

(٢) د. السيد محمد حسن الجوهري: الفساد الإداري وأثره على التنمية الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٧، ص٢٥.

(٣) أ. د. احمد مصطفي صبيح : الرقابة المالية والإدارية، ودورها في الحد في الفساد، رسالة دكتوراه، كيلة الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص٤٧.

فمن حيث حجم المتحصلات في جريمة الفساد والدرجة الوظيفة لمن يقوم به، فيمكن تقسيم الفساد إلى:

أ- الفساد الصغير pretty Corrupion، وهو الفساد الذى يقوم به صغار الموظفين والمسئولين، وغالبا ما يكون حجم المتحصلات منه قليلا، ويتسم بكونه في أغلب الأحوال غير منظم، وقد يكون الهدف منه تيسير الإجراءات المعقدة، ولكنه قد يكون في حد ذاته سببا في تعقيد الإجراءات، حيث يعمد الموظف إلى وضع العراقيل أمام المواطنين، عن طريق خلق عقبات روتينية للحث على تقديم الرشاوى

ب- الفساد الكبير Crand Corrupion، وهو الفساد الذى يقوم به كبار الموظفين والمسئولين، وغالبا ما يكون حجم المتحصلات منه كبير، ويتسم بكونه منظما، وعادة ما ينتشر في الدول النامية والأقل نموا، وهى التي تعانى من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم عملها. (١)

٣- أسباب الفساد:

أ. أسباب اقتصادية :

وتتمثل في انخفاض مستوى الدخول وتفاوتها، فغياب العدالة الاجتماعية والتوزيع غير العادل للدخول؛ يؤدى إلى تركز الثروة في أيدى فئه تجيد أكثر من غيرها استغلال الأنشطة التي لا تتسم بالشفافية، وكذا إلى عدم قدره شريحة كبيرة من

(١) أ. حسين محمود حسين : الفساد الإداري في مصر"دراسة تشخصيه تحليلية " بحث ضمن بحوث وأوراق المؤتمر السنوي بعنوان " نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد" المنعقد في يوليو ٢٠١٠،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، ٢٠١١، ص٣٧-٣٨.

المواطنين على إشباع حاجاتها الأساسية من السلع والخدمات؛ مما أدى إلى لجوء البعض إلى انتهاج الممارسات الفاسدة كوسيلة لإشباع هذه الحاجات. (١)

وكذلك المبالغة في الإنفاق الحكومي؛ مما يؤدى إلى توجيه موارد الدولة توجيها خاطئا، وما يرتبط بذلك من زيادة فرص وقوع الفساد، وأيضا التوسع في إنشاء الصناديق الخاصة، ووفقا للقوانين المنشئة لهذه الصناديق لا تقتصر سلطة إنشائها على رئيس الجمهورية فقط، بل يمتد لتشمل المحافظين ورؤساء المراكز والقرى، ويؤدى ذلك إلى إيجاد مجال خصب لجرائم فساد تتعلق بهذه الصناديق (٢).

ب. أسباب سياسية :

يعد الفساد السياسي الأساس لكل أنواع الفساد، فالعمل الإداري يتم ضمن البيئة السياسية ووفق إطارها الرسمي، وغياب الرقابة وفساد الساسة يسهل الانحراف في سلوك العاملين، ويزيد من خرق القوانين، ويوفر فرص الإفلات من العقاب. (٣)

(١) د.فاديا قاسم بيضون : الفساد أبرز الجرائم والآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٥٦.

(٢) وللتغلب على الفساد داخل هذه الصناديق، بأيلولة نسبة من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص، وفوائض الهيئات العامة إلى الخزانة العامة للدولة، فقد صدر القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ منشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٢٠/٢/٢، وكذلك صدر القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢ منشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٢٢/١/٢٦.

(٣) د نصيرة إبراهيم على : دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري، منشورات مركز الدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠١٩، ص٤٠؛ أ.نهى محمد الدسوقي: تأثير الفساد السياسى على استقرار النظام السياسي المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص ٩٥.

Rhodes, R .(2004)Introduction in global corruption. Germany : Transparency International.

ج. أسباب إدارية:

وتتمثل في وجود قصور في الهياكل التنظيمية للجهاز الحكومي والإداري للدولة، والبيروقراطية الحكومية وتعقد الإجراءات التي تساهم في خلق مناخ ملائم لجرائم الفساد، وكذلك ضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية، وأيضا القصور في نظام التعيين والتقييم في الوظيفة العامة ونظام المرتبات والأجور، وأيضا ضعف مهارات الإدارة، فكل ذلك يؤدى إلى تفشى ظواهر التسيب والإهمال واللامبالاة، وإتاحة الفرصة للتلاعب والتربح والاستيلاء على المال العام.(١)

د – أسباب قانونية :

وتتمثل في ضعف الحماية للشهود والخبراء والمجني عليهم والمبلغين، بسبب عدم وجود تشريع شامل ينظم تلك المسائل، وكذلك طول الإجراءات القانونية والقضائية، وتراخى تنفيذ العقوبات الصادرة في جرائم الفساد وضعف العقوبات المقررة على بعض الجرائم، وأيضا تعدد القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية وتداخلها .(٢)

(١) د يوسف حسن يوسف : الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعى، ٢٠١٤، ص ٢١.

Booth, C. Segon. M and O 'Shannassy, T. (2010). " Managerial Perspectives of Bribery and Corruption in Vietnam" . International Review of Business Research Papers, World Business Institute, Vol. 6 , pp. 574- 589.

(٢) د محمد على سويلم : السياسة الجنائية لمكافحة الفساد، دار المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٨، ص٥٥؛ أ.د.سرى محمود صيام : دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى والدولى لمكافحة الفساد، الفترة من ٦- ٨ /١٠/ ٢٠٠٣، الرياض، جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ٢٠.

هـ - أسباب اجتماعية :

وتظهر جليا من خلال التراجع في القيم والعادات السلوكية، وضعف الثقة في الحكومات المتعاقبة السابقة، واللجوء إلى الوساطة والمحسوبية، وعدم تحمل المسؤولية على المشاركة في تحمل منع ومكافحة الفساد، لانتشار الشعور بعدم جدواها، وكذلك القبول الاجتماعي للفساد الصغير.[1]

و- أسباب تتعلق بمؤسسات مكافحة الفساد :

توجد بعض المعوقات أمام الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد ومنها: التحديات التي تواجه بعض جهات الرقابة، كعدم إفصاح بعض جهات التحقيق عن أسباب الحفظ بشأن البلاغات المحالة إليهم من الأجهزة الرقابية، وتبعية بعض الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد للسلطة التنفيذية، مما قد يؤثر على استقلاليتها.

وكذلك محدودية آليات التنسيق بين الجهات الرقابية، وعدم توفر الوعي الكافي لدى المواطنين، وأيضا عدم تعريف الأجهزة الرقابية بنفسها وبأدوارها للمواطن.

ز سبب عدم توافر الشفافية الكافية:

يتطلب مكافحة الفساد والحد من آثاره السلبية توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة، فضلا عن أهميه إتاحتها والسماح بحريه تداولها بين الأفراد إلا إذا كانت سرية أو محظور تداولها أو تتعارض مع مقتضيات الأمن القومي[2].

(١) د حمدى عبد العظيم : عولمة الفساد وفساد العولمة ، الدار الجامعية ، ٢٠١٠، ص ٦٤.

(٢) د. شدوى عصمت : دور المساءلة الاجتماعية في مكافحة الفساد الإداري، دراسة مقارنة مع التطبيق على الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٢٠.

وقد تضمنت بعض مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام للمواطنين، على أن يتم ذلك وفقا لمعايير ثلاثة وهى بساطة إجراءات المعلومات، وانخفاض المقابل المادي للإطلاع إن وجد، وإعادتها في زمن معقول .

ح – أسباب أخرى :

وتتمثل في غياب مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التعريف والتوعية بمشكلة الفساد، وضعف ممارستها للمساءلة والتوعية في مجال مكافحة الفساد، وكذلك إحجام المواطنين عن الإبلاغ عن وقائع الفساد خشية عرقلة مصالحهم أو التعرض لردود أفعال انتقامية، وأيضا ضعف وسائل الإعلام المختلفة في توعية المواطنين بعناصر مشكلة الفساد مثل مظاهره وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، وعدم بذل الجهد الكافي للترويج للقيم الأخلاقية،وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة للحد من الظاهرة .

٤- آثار الفساد :

أ – من الناحية الاقتصادية : [١]

١. إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة و قصيرة الأجل.

٢. إهدار موارد الدولة أو على اقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل.

(١) د. عصام عبد الفتاح مطر: الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، مظاهره، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١، ص ٤٠.

The QuarrterlyAy ،Shleif Andrei and Robert Vishny: " Corruption" Journal of Economics, 108 (August) 1993, p. 772.

٣. هروب الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية لغياب حوافزها.

٤. الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية، وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.

٥. إضعاف الإيرادات العامة للدوله نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية والالتفاف على القوانين النافذة.

٦. التاثير السلبي لسوء الإنفاق العامة لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الإستفادة من هذه الموارد.

ب – من الناحية السياسية[١]:

١. تشويه الدور المطلوب من الحكومة بشان تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مستهدفات خطه التنمية.

٢. إنهيار وضياع هيبه دوله القانون والمؤسسات بما يعدم ثقة الأفراد فيها.

٣. إضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يتزعزع معه الاستقرار السياسي

٤. إقصاء الشرفاء والأكفاء عن الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من حاله السخط بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة .

٥. إعاقة وتقويض كافه الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص.

(١) د. محمد عبد الغنى هلال : مهارات مقاومة ومواجهة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، ٢٠١٠، ص٥٤.

ج – من الناحية الاجتماعية :

١. انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

٢. التأثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي. (١)

المحور الثانى : التعريف بمنظمات المجتمع المدني وأهدافها وخصائصها ودورها في مكافحة جرائم الفساد

أ – تعريف منظمات المجتمع المدني:

منظمات المجتمع المدني هي عبارة عن مؤسسات مجتمعية تقوم على فكرة الطوعية في الانضمام إليها وعدم الربحية، وتهتم بالعمل الاجتماعي لتحقيق مصلحة مجتمعاتها في التنمية والتقدم، وذلك في إطار التشريعات التي تصدرها الحكومات لتنظيم عملها. (٢)

وتتكون منظمات المجتمع المدني في مصر من الأحزاب، والنقابات، المهنية، والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية .

---

(١) د نهى عبد العزيز : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد المالي والإداري في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٦، ص٥٠؛ باولوماورو: تأثير الفساد على النمو والإنفاق الحكومي ، تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلى آن إليوت، ترجمة أ. محمد جمال إمام : الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، ٢٠٠٨، ص ١٢٤- ١١٩.

(٢) د أمانى قنديل : الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، مكتبة الأسرة،٢٠٠٨، ص ٧٤.

Bady Betrand, sociologie politique، Presse universitairess de France, Paris, 1997, P.105.

وازدهرت الجمعيات الأهلية في مصر وازداد عددها مع اعتراف دستور مصر بها عام ١٩٢٣ في المادة٣٠ والتى أكدت على حق المصريين في التجمع وتكوين الجمعيات، وكذلك دستور ١٩٧١حيث نصت المادة ٥٥ من الدستور على حق المواطنين في تكوين الجمعيات على أساس ديمقراطي، وأيضا دستور ٢٠١٤ المعدل في مادته ٧٥ تنص على أنه " للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار،....".

وقد أصدر المشرع المصري قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ والذي عبر عن رؤية وفلسفة جديدة تجاه منظمات المجتمع المدني، تقوم على تحفيز آليات الربط الهيكلي بين أدوار المنطات الأهلية ومسئولياتها، وأوليات الدولة واحتياجاتها، وتعزيز الدور التنموي للجمعيات الأهلية والمبادرات الفردية، وتعزيز ثقافة التطوع، ومواكبة المعايير الدولية الحاكمة لمثل هذه التشريعات، فقد كانت توجهات القوانين المنظمة للعمل الأهلي السابقة على القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ تهتم بعلاقة الدولة بالجمعيات، دون علاقة الجمعيات بالمجتمع .

وقد بلغت عدد المؤسسات المدنية والأهلية في مصر ما يقرب من ٥٧ ألف منظمة،مما استوجب الأمر تطوير البيئة القانونية المنظمة لأنشطة تلك المؤسسات، بما يسهم في توفير شراكة حقيقة للمجتمع المدني في التنمية مع الدولة، فصدر قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩لسنة ٢٠١٩.

هذا وقد أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال حفل ختام النسخة الرابعة لمنتدى شباب العالم الثامن من ١٠ إلى ١٣ يناير ٢٠٢٢عاما للمجتمع المدني، وبدء الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تتضمن المحاور الرئيسية المفهوم الشامل لحقوق الإنسان في الدولة، وذلك بالتكامل مع المسار التنموي القومي لمصر،

والذي يرسخ مبادئ تأسيس الجمهورية الجديدة، ويحقق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وتعظيم حقوق المواطنة وتعزيز رؤية بناء الإنسان [١].

ب - أهداف منظمات المجتمع المدني[٢]:

١- دعم مشاريع التنمية الشاملة والمستدامة، بحيث تكون شريك للدولة في تنفيذها ومراقبه حسن أدائها، ورصد الانتهاكات والخروقات التي تعترضها.

٢- اقتراح قوانين وأنظمة ولوائح وتقديمها إلى البرلمانات والجهات التشريعية والحكومات .

٣- السعي من أجل بناء مواطنة متساوية وكاملة، ودون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو الجنس أو غير ذلك .

٤- العمل على بناء قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم وتدريبهم، ليسهموا في بناء مجتمعاتهم ومؤسساتهم المهنية والنقابية .

٥ – تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية، بما يعزز التضامن والتعاون والمساندة بين جميع الفعاليات الاجتماعية.

(١) جاء نص القرار والتكليفات بإعلان عام ٢٠٢٢ عاما للمجتمع المدني بحيث تقوم إدارة المنتدى والجهات والمؤسسات المعنية بالدولة بإنشاء منصة حوار فاعلة بين الدولة وشبابها ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية، منشور على الموقع الالكتروني، جريدة الأهرام، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/٢٥ www.gat.ahram.org.eg

(٢) د ليلى عبد الوهاب : منظمات المجتمع المدنى، مركز التعليم المفتوح، منشور متاح على الموقع الالكتروني، تاريخ الدخول ١٢/٣٠ / ٢٠٢١ ، ص ٤٥.

. http: www.olc.bu.edu.eg/olc/images/fart/520.pdf

ج- خصائص منظمات المجتمع المدني :

١ – الاستقلالية : ويقصد بها أن لا تخضع منظمات المجتمع المدني لأي شكل من أشكال التبعية والهيمنة من الداخل أو الخارج، والمتمثلة بفرض أراء الجهة المهيمنة بسياستها وبرامجها وخططها، مما يؤثر سلبا على مستقبلها، لأنها لا تنسجم مع طموحات الجماهير ومطالبها في الاستقلالية.(١)

واستقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة تعنى أن الدولة لا تؤسسها، ولا تحدث بإيعاز منها، فهي منظومة ذاتية التأسيس والعمل، وذلك لا يعنى بالضرورة أنها نقيض أو خصم للدولة، فدور المجتمع المدني كما يصفه البعض بأنه مكمل للمهام التي تقوم بها الدولة، أو يسد الفراغ أو النقص في بعض الخدمات التي تهم الجميع أو فئة معينة.(٢)

٢- الحرية والطوعية : ويراد بها انتماء الأفراد إلى إحدى منظمات المجتمع المدني دون أى إجبار، وبهذا تكون مشاركتهم أكثر فاعلية وإيجابية، مما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

---

(١) د محمد ابراهيم خيرى الوكيل : دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧، ص ٣١.

Jaeger, S. (2012). " principles for Anti-Corruption Agencies : A Game Changer". Jindal Journal of public, School of Government and public policy, Vol. 1(1), pp. 79 – 120.

(٢) في فرنسا تشارك منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات وتنفيذها، وأيضا في تخصيص الموارد وتحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنموي و التى تضم ممثلين من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

Korten, D., Third generations, NGOs strategies: A key to people - centered development, world development, no. 15, 2000

٣- عدم الربحية : وتعنى أن منظمات المجتمع المدني لا تقوم على أساس تجارى غايته الربح، كما هو الحال في قطاع الأعمال أو القطاع الخاص.

٤- التنظيم : ويعنى خضوع منظمات المجتمع المدني في تأسيسها لقوانينها الأساسية وأنظمتها الداخلية، وتعمل داخل الإطار القانوني للدولة، وتقوم العلاقة بين أعضاء المنظمة على التكافؤ واحترام كل الآراء والاجتهاد.

٥- عدم استعمال العنف : إن عمل منظمات المجتمع المدني قد يتطلب في بعض الأحوال الاعتراض وعدم القبول ببعض السياسات المتبعة من قبل الدولة، ولكن مثل ذلك لا يبرر اللجوء لاستخدام العنف، بل على العكس يجب اللجوء إلى الوسائل السلمية المتحضرة، وإتباع أسلوب الحوار، أو اللجوء إلى الإعلام لتوضيح الموقف .

٦- السعي لخدمة الصالح العام : ينبغى أن تصب خدمات منظمات المجتمع المدني في خدمة الصالح العام، وهذه هي القاعدة العامة، ويجوز استثناء تقديم تلك الخدمات لبعض فئات المجتمع المحتاجة، وبدون مقابل مادي أو معنوي.(١)

٧ – المنظومة الأخلاقية : تعد مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها وأهدافها جزء لا يتجزأ من منظومة مفاهيم أخلاقية أوسع وأشمل تسود المجتمع ككل، مثل المواطنة والفردية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية ..... الخ، كما ينبغي أن يكون الوضع داخل مؤسسات قائم على التسامح التجانس.

(١) د. محمد السيد السعيد : المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني البلدان العربية ، الناشر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص٨٧.

د- دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

إن الفساد أكبر مشكلة تعرقل تطور وتقدم المجتمع، لذا فمكافحته هو واجب الجميع بدءا من مؤسسات الدولة إلى تفعيل دور الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، فترك مكافحة الفساد بيد مؤسسات الدولة أمر غير فعال، مما يتطلب الأمر تدخل ومساعدة منظمات المجتمع المدني، والذى يؤكد عليه الباحثون بأنه أحد أهم آليات مكافحة الفساد.

وسوف نتطرق إلى ذكر الأدوار الوقائية والعلاجية التي من الممكن أن تقوم بها منظمات المجتمع من أجل مكافحة الفساد .

أولا: الدور الو قائى .

يتمثل الدور الوقائى لمنظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد في التوعية الاجتماعية، إعداد الدراسات والبحوث، التنسيق مع المنظمات الدولية .

ا - التوعية الاجتماعية [1]:

أ. تلعب منظمات المجتمع المدني دورا أساسيا في التوعية الاجتماعية من خلال خلق ثقافة مناهضة للفساد والمعززة لقيم النزاهة والشفافية بين كافة شرائح المجتمع باستغلال كل الوسائل والأدوات الممكنة.

(١) د. حنان سالم : ثقافة الفساد في مصر، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٣، ص ٧٠؛ د. راوية عبد القادر عويس: تقييم مساهمة منظمات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي وبناء الثقة في مؤسسات الدولة في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤- ٢٠١٨، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٨،العدد ٣، سبتمبر ٢٠١٨، ص ٢٣٤ " وقد تم عقد المؤتمر الثالث للجنة العليا لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد، بهدف تفعيل دور منظمات العمل الأهلى في توعية المواطنين بمخاطر الفساد وآليات مكافحته"، منشور بجريدة اليوم السابع ، بتاريخ ٦/ ١٢/ ٢٠٢١.

ب. التوعية الشعبية بمخاطر الفساد من خلال توضيح ظاهرة الفساد وآثارها المباشرة على الفرد والمجتمع ككل .

ج. ربط حملات الوعي بمكافحة الفساد بشكل وثيق بقضية سياسية ما وتزويد العامة بأدوات محددة، يمكنهم استخدامها للإبلاغ عن حالات الفساد، أو السعي للحصول علي الحلول.

د. أن تتضمن حملات التوعية أنشطة تتعلق بتعزيز أهداف وغايات مكافحة الفساد وغيرها من الأهداف ذات الصلة.

ه. امتلاك الآليات التي تتيح لها إيصال أفكارها وتوجهاتها إلى كافة شرائح المجتمع، وذلك بإعطائها الحق في امتلاك وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية التي لها دورا أساسيا في إيصال المعلومات والتأثير على الرأي العام. (١)

٢- إعداد الدراسات والبحوث :

أ. للدراسات والأبحاث قوة لا يستهان بها في أى مجتمع متحضر، إذ يسلط الضوء من خلالهما على أسباب الفساد ودوافعه داخل القطاع العام والخاص كالبيروقراطية، وازدواجية الاختصاصات، ومستوى الأجور، المكافآت، وذلك من خلال دراسة التشريعات واللوائح واقتراح طرق تطويرها، حتى تصبح أكثر فاعلية في الحد من الفساد.

(١) د. هشام رشدى خيرالله : معالجة الصحافة الإلكترونية لقضايا الفساد في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ٢٠١٣،ص ١٢١.

ب. الحصول علي المعلومات المتعلقة بالفساد والمفسدين، وتوظيف هذه المعلومات المتحصل عليها في إعداد التقارير والدراسات حول الفساد في قطاع معين داخل الدولة[١].

ج. تشجيع الدراسات الميدانية حول تحليل ظاهره الفساد من أجل بلورة أطر نظرية، ونماذج علميه لمعرفه الدوافع وتشخيص الأسباب وتحليل الظروف المسببة للفساد، والتي يتم استنباطها من قضايا الفساد[٢].

د. إعداد الدراسات اللازمة لمعرفه مدى موائمه التشريعات الوطنية مع بنود الاتفاقيات الدولية والإقليمية، والسعي إلى إجراء تقييم ذاتي حول تطبيق الاتفاقية، وهذه التقارير الموازية لعمل الحكومات تساهم في مراقبه أعمالها وتساعد على خلق حوار حول الاتفاقية وحول الفساد بشكل كبير.

ه. توسيع مجالات البحث والدراسة من خلال مراكز البحوث والدراسات، بالإضافة إلى دعم البحوث العلمية في مجال مكافحه الفساد.

٣- عمل التدريبات وورش العمل:

تظهر أهمية دور المجتمع المدني في تنمية وعى المواطنين، والمساهمة في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين جميع شرائح المجتمع بأسلوب

(١) د. مدحت محمد ابوالنصر : أليات مكافحة الفساد، المؤتمر العلمي التاسع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، مارس ٢٠١٦ ص١١٧، ١١٨

(٢) د. انتصار طه عبدالوهاب، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة الخدمة الاجتماعية، الناشر الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، المجلد ٨، العدد ٥٩، ٢٠١٨، ٧٠ ، ٧٣

سلس قادر على شحذ همم المواطنين، للقيام بدورهم في مكافحة الفساد، وذلك من خلال إعداد الورش والتدريبات .

وقد عقدت مؤسسة شركاء من أجل الشفافية عدد من ورش العمل والتدريبات في ١٤ محافظة في إطار برنامج "مواطنون من اجل الشفافية تحت عنوان "تمكين الشباب من تعزيز الشفافية " في خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يوليو ٢٠١٨، إذ عملت تلك الورش على اكتساب المشاركين المعارف والمهارات التي تساعدهم على لعب دور مجتمعي فعال لتعزيز الشفافية والمساءلة، ومساعدة الدولة على مناهضة الفساد في نطاق مجتمعاتها المحلية، حيث تضمنت سلسلة موضوعات متكاملة تمثلت في الإطار التشريعي والمؤسسي لمناهضة الفساد في مصر، وعرض لأبرز التجارب العالمية للمساهمات الشبابية في مناهضة الفساد، وتعزيز الشفافية وآليات تنظيم الجهود الشبابية لمكافحه الفساد، ومهارات الرصد والتوثيق والمتابعة، وتقديم مقترحات السياسات العامة. (١)

٤- التنسيق مع المنظمات الدولية :

أ. العمل على بناء شبكات وطنيه وإقليميه ودوليه تعمل في مجال مكافحه الفساد، وذلك من خلال وضع آليات تكفل التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات فيما بينهم.

(١) أ. محمد الشريف: شركاء من أجل الشفافية تعقد ورش تدريبية للشباب من ١٤ محافظة ، جريدة الدستور، في يوم ٢٦/ ٧ / ٢٠١٨.

ب. إنشاء بنك للمعلومات وموقع إلكتروني؛ للتمكن من الحصول على أية معلومات أو بيانات تحتاجها أي منظمة لممارسة نشاطها وتنفيذ برامجها، وتبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات المختلفة. (١)

ج. التعاون مع المنظمات الدولية من أجل استرداد الأموال المنهوبة بالخارج(٢).

ثانيا: الدور العلاجي .

قد تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى الدور العلاجي في مكافحه الفساد إذا ما حدث خلل في التدابير الوقائية، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الفساد وذلك من خلال الكشف عن جرائم الفساد، والمشاركة في سن القوانين والتشريعات، وتأمين المساءلة الحكومية والقانونية.

١ـ الكشف عن جرائم الفساد:

أ. الرقابة والتقييم لكافه أعمال القطاع العام والخاص في الدولة وإعداد التقارير الخاصة بمراقبه وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وتقييم مستوى الأداء، ومراقبه الانتخابات، ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد، ومن ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد. (٣)

---

(١) المجتمع المدني العربى ودوره في مكافحة الفساد، مؤسسة أمان، منشور متاح على الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول ٣ /١/ ٢٠٢١. https: // bit. ly / 2puClwh.

(٢) د. أحمد عبدالظاهر: المساهمة الشعبية في إقامة العدالة الجنائية، دراسة مقارنة، كلية الحقوق القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني ٢٠١٠، ص٦٥٤.

(٣) Berlin, H . Poor, N . (2003). "A theory of Governance ", public Administration Review American Society for public Administration, Vol 63, pp. 329- 342

ب. كشف مواطن الفساد والمفسدين، ونشر كل التقارير التي تعدها للرأي العام والجهات المحلية الدولية المعنيين بمكافحة الفساد.[١]

ج. المطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة.

٢-المشاركة في سن القوانين والتشريعات[٢]:

أ. ضرورة المشاركة في صياغة التشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع، وذلك لقربها من الواقع المعاش.

ب. توطيد علاقتها بالبرلمان، وتبادل المعلومات بينهما فيما يتعلق بالفساد.

ج. المطالبة بإقرار سياسات عادلة وديمقراطية، تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح المجتمع[٣].

٣ - تأمين المساءلة الحكومية والقانونية :

أ. انتقاد مؤسسات الدولة والهيئات إذا ما انحرفت عن تنفيذ الوعود التي قطعتها على نفسها، وتقديم البدائل التي من شأنها مواجهة المشاكل التي تتقاعس المؤسسات الرسمية عن حلها[١].

(١) ويكى فساد – مبادرة شبابية لرصد ومكافحة الفساد في مصر، منشور متاح على الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول ١٢/ ١ / ٢٠٢١. https: // bit. ly / 2D8ANAr .

(٢) د. آدم سايجن، أ. نوران أحمد: البرلمان المصري وعلاقته مع منظمات المجتمع المدني، منتدى البدائل العربي للدراسات، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٦، ص١١ ، ١٤

(٣) محمد عبدالله الشريف: دور المجتمع المدني في الرقابة على البرلمانات والمجالس التشريعته، المجلة الاقتصادية، البحرين، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٠/٤/٥

ب. رفع الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها، وذلك باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه.

ج. تأمين المساءلة القانونية، وذلك بتقديم نوع من الحماية للمواطنين، سواء أولئك الذين يقعون ضحايا الفساد أو المبلغين أو الشهود، وذلك بتقديم المشورات القانونية أو رفع الدعاوي لهم، أو المرافعة عنهم أمام المحاكم.

وقد كرست اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مسألة حماية الشهود والخبراء وأقاربهم، وسائر الأشخاص وثيقي الصلة بهم في المادة ٣٢ عند الاقتضاء من أي انتقام أو ترهيب،كما أكدت المادة ١٤ من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على ذات المضمون(٢)

المحور الثالث : الأساس القانوني لمنظمات المجتمع المدني.

نظرا لخطورة ظاهرة الفساد والتهديد الناجم عنها على التنمية المستدامة والاستقرار، فإن مسألة مقاومتها مسئولية لا تخص الحكومات فحسب، بل يجب أن تشترك فيها منظمات المجتمع المدني مثل: النقابات والجمعيات والأحزاب، وتدخلها بهذه الصفة له سند قانوني دولي وإقليمي وداخلي.

=

(1) Saskia Brechnemache, Civil Society UnderAssault, 1 st Ed. (Washing ton: Carnegie Endowment for International peace, (2017), pg. 79

(٢) د. خالد موسى تونى : الحماية الجنائية الإجرائية للشهود، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص ٢٠٤، د/ طارق ماهر زغلول : الحماية الإجرائية للمجنى عليهم والشهود والمبلغين، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،العدد الأول ، السنة التاسعة والخمسون، يناير ٢٠١٧ ، ص ١٧٩. ومن الملاحظ أن أغلب الدول العربية ومنها مصر لم تتخذ أية إجراءات نحو إصدار تشريع لحماية الشهود والمبلغين رغم ضرورته وأهمية في مجال مكافحة الفساد.

أولا: الأساس القانوني الدولي .

جرائم الفساد كانت محل اهتمام من المجتمع الدولي ؛ نظرا لتصاعد خطورتها على الاستقرار والتماسك الاجتماعي،ونظم القيم والأخلاق في العالم.

ولقد نصت معظم الاتفاقيات الدولية في أحكامها على مواد خاصة بدور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتعتبر هذه الأحكام إطارا قانونيا دوليا يسمح لها القيام بمهامها المتعلقة بمواجهة ظاهرة الفساد، وتتمثل هذه الاتفاقيات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (١)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣،ودخلت حيز النفاذ في ١٤ ديسمبر٢٠٠٥، وتشكل هذه الاتفاقية الأساس القانوني الدولي لتعزيز الجهود على المستويين الوطني والدولي، وذلك من خلال مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، حيث تلزم الاتفاقية الأطراف فيها بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من إجراءات مكافحة الفساد، التي بدورها سوف تستوجب تعديلات جوهرية في تشريعات وممارسات تلك الدول .

ولذلك تعتنق غالبية الدساتير في العالم مذهب أن القانون الدولي أعلى وأشمل من القانون الداخلى، وبذلك تصبح الاتفاقيات الدولية قانونا داخليا واجب التطبيق في حالة تصديق تلك الدول عليها، فالدول ملزمة دستوريا بمراجعة وتغيير قوانينها الداخلية لتلائم مع ما جاءت به بنود

(١) أ. د.عبد المجيد محمود: المواجهة الجنائية للفساد في الاتفاقيات الدولية والتشريع المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٠، ص ١٤٥.

ونصوص الاتفاقيات الدولية، ويكون ذلك هو المعيار الأول لقياس مدى إلتزام الدول الأطراف الموقعة على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد بتطبيق بنودها[1].

وما يهمنا في مجال بحثنا ما أكدت عليه الاتفاقية لدور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وذلك في المادة ١٣ حيث نصت على أن " تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة ضمن حدود إمكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام مثل : المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلى على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحا ربته، ولإذكاء وعى الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر"

ثانيا: الأساس القانوني الإقليمي.

نصت معظم الاتفاقيات الإقليمية على مواد خاصة لدور ومشاركة منظمات المجتمع في مكافحة الفساد، وتتمثل هذه الاتفاقيات في اتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

١. اتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد:

تعد هذه الاتفاقية الوثيقة الأساسية للقارة الأفريقية فيما يتعلق بالتصدي للفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في أنحاء القارة، وهى مشابهة إلى حد كبير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد اعتمدت الاتفاقية في ١١يوليو ٢٠٠٣، ودخلت حيز النفاذ في أغسطس ٢٠٠٦.

(١) د. ياسر إسماعيل رمضان : دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد، دراسة سياسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص١٨٨.

وقد تناولت هذه الاتفاقية في مادتها الثانية عشرة المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وتعنى هذه الاتفاقية بمشاركة المجتمع المدني بكل طوائفه والممثل في المواطن وأصحاب المصلحة في عملية صنع القرار، عندما يتعلق الأمر بمكافحة الفساد، وذلك عبر مشاورات واسعة النطاق، سواء كانت هذه المشاركة مباشرة أو عبر لقاءات، أو عن طريق المواقع الإلكترونية أو مجموعات عمل، واستفتاء المواطنين وأجهزة الإعلام والصحافة ولقاءات المجتمع المحلى، بالإضافة إلى تعزيز وشرح التدابير الرامية إلى تعزيز هذه المشاركة، لتعزيز ثقافة مؤسسية للشفافية، وإتاحة بيانات مفتوحة للتواصل المنتظم بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، مع اعتماد تدابير للسماح لعامة الناس ورجال الصحافة والإعلام بأن يقرروا أو يساهموا في اتخاذ القرار.

ونصت هذه المادة بأن تلتزم الدول الأطراف بما يلي :

١. مشاركة كاملة في مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة، وتعميم هذه الاتفاقية بالمشاركة الكاملة من قبل وسائل الإعلام والمجتمع المدني بصورة عامة.

٢. خلق بيئة ملائمة تمكن وسائل الإعلام والمجتمع المدني، وتشجيعهما على حمل الحكومات بالارتقاء إلى أعلى مستويات من الشفافية والمسئولية عن إدارة الشؤون العامة .

٣. ضمان وتوفير مشاركة المجتمع المدني في عملية المراقبة، والتشاور معها في تنفيذ هذه الاتفاقية.

٤. ضمان منح وسائل الإعلام سبل الحصول على المعلومات في حالات الفساد والجرائم ذات الصلة شريعة ألا يؤثر بث مثل هذه المعلومات بصورة مناوئة على عمليات التحقيق والحق في المحاكمة.

٢. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

لقد تركت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أثرا إيجابيا على بقية التجمعات الإقليمية، فاتخذ الوطن العربى خطوة مماثلة بتبني الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد الموقعة بالقاهرة في يوم ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠.

وقد أوردت الاتفاقية مادة تتعلق بمشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد، حيث نصت المادة الحادية عشرة على أن " تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة لتشجيع مؤسسات المدني على المشاركة الفعالة في منع الفساد ومكافحته، وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل :

١. توعية المجتمع بمكافحة الفساد وأسبابه وجسامته، وما يمثله من خطر على مصالحه .

٢. القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية تشمل المناهج المدرسية والجامعية .

٣. تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية، وأن توفر لهم سبل الاتصال بتلك الهيئات، ليتمكنوا من إبلاغها عن أي حوادث قد يرى أنها تشكل فعلا، مجرما وفقا لهذه الاتفاقية.

فمن خلال نص هذه المادة يتضح لنا أن مكافحة الفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة، وإنما يشمل أيضا الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، والتي ينبغي أن تؤدى دورا فعالا في هذا المجال.

ثالثا: الأساس القانوني الداخلي.

إيمانا من مصر بأن قضية مكافحة الفساد قضية عالمية، تقع مواجهتها أو سبل الحد منها على عاتق جميع الدول بحكوماتها ومنظمات المجتمع المدني، فقامت بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٩ديسمبر ٢٠٠٣،وصدقت عليها وفق القرار ٣٠٧ عام ٢٠٠٤ .

ووافقت أيضا بالانضمام للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بالقرار ١٨١لسنة ٢٠١٤، كما انضمت مصر لاتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، حيث وقعت عليها في يناير ٢٠١٧، وأصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرار رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٧ بالموافقة على انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية.

وقد شهدت منظومة مكافحة الفساد في مصر تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية، فقبل عام ٢٠١٤ لم يكن لمصر استراتيجيه موحدة لمكافحة الفساد حتى تعديل دستور ٢٠١٨ والذي تنص مادته ٢١٨ على أن " تلتزم الدولة بمكافحة الفساد،ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضمانا لحسن أداء الوظيفة العامة، ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون ".

وفى ظل الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الإداري والاقتصادي كمدخلين رئيسين للحد من الفساد، وتصديق مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وما واكبها من التزامات تجاه الدول الأطراف، تتطلب اتخاذ بعض الإجراءات في مجال التدابير الوقائية للحد من الفساد، وتحديث التشريعات بما يتواءم مع الالتزامات الواردة بالاتفاقية بالنسبة للأفعال المجرمة .

وبناء على ذلك فقد تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على مرحلتين، الأولى تبدأ من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، والثانية تبدأ من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢.

١. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٤ – ٢٠١٨.

نظرا لأهمية دور منظمات المجتمع المدني في التنمية ومكافحة الفساد، فجعلتها الإستراتيجية من ضمن الأهداف الرئيسية،ومن الجهات المشاركة في التنفيذ،وتضمنت أسس بناء الإستراتيجية ثمانية بنود منها : تحديد الإجراءات المطلوبة للمشاركة الفاعلة في مكافحة الفساد من كافة الجهات المعنية، وعلى رأسها الأجهزة الرقابية وجهات إنفاذ القانون، والأجهزة الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.

وأيضا من المبادئ الهامة لتحقيق أهداف الإستراتيجية :

أ- مبدأ الالتزام الكامل بالتعاون والتنسيق بين كافة الأطراف المعنية الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يضمن وحدة تجانس تنفيذ سياسات مكافحة الفساد.

ب- مبادئ الشفافية والشراكة بين القطاع العام والخاص التي تراعى أهمية تعاون المجتمع المدني ومجالس الأعمال في أنشطة ملموسة وحقيقية تهدف إلى منع الفساد .

ومن أهم وأبرز الممارسات الناجحة التي تمت تنفيذا لأهداف إستراتيجية مكافحة الفساد الأولى في مصر فيما يتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد [1]:

(١) اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته - هيئة الرقابة الإدارية، متاح على الموقع الالكتروني، بتاريخ دخول ٢٠٢١/١٢/٣٠. https://aca.gov.eg

أ. صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧.

ب. تم تشكيل لجنة عليا لمنظمات العمل الأهلي واختيار عدد ٤٣٦ رائدة ريفية على مستوى مصر لتفعيل دورهم، وتم عقد ورش عمل لبعض منظمات المجتمع المدني بهدف نشر الوعي بمخاطر الفساد على مستوى الجمهورية، وإيجاد دور إيجابي للمواطن للحد من الظاهرة .

ج. اعتماد مدونة سلوك وظيفي للعاملين بالجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعميمها على مستوى مصر.

د. قيام هيئه الرقابة الإدارية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي بعقد دورات تدريبية لبعض منظمات المجتمع المدني.

ه. التنسيق مع الجمعية المصرية لشباب الأعمال إحدى منظمات المجتمع المدني، وبعض الشركات العالمية لعقد ورش عمل، والانتهاء من إعداد الدليل الإرشادي لمدونة الأخلاق.

٢. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٢.

اهتمت الإستراتيجية الثانية بأهمية دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، فجعلتها من ضمن الأهداف الرئيسية، وكذلك من ضمن الجهات المشاركة في التنفيذ، وأيضا من المبادئ الهامة التي استندت عليها الإستراتيجية.

ومن أبرز الممارسات الناجحة التي تمت تنفيذا لأهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الثانية فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال[1]:

(١) اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته ـ هيئة الرقابة الإدارية، متاح على الموقع الالكتروني، بتاريخ دخول ٢٠٢١/١٢/٢٧. https://aca.gov.eg

أ. صدور قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩.

لقد عبر هذا القانون عن انتهاج الدولة المصرية لرؤية وفلسفة جديدة تجاه منظمات المجتمع المدني، تقوم على تحفيز آليات الربط الهيكلي بين أدوار المنظمات الأهلية ومسئولياتها، وأولويات الدولة واحتياجاتها، وتعزيز الدور التنموي للجمعيات الأهلية والمبادرات الفردية، وتعزيز ثقافة التطوع، ومواكبة المعايير الدولية الحاكمة لمثل هذه التشريعات؛ مما يسهم في توفير شراكة حقيقية للمجتمع المدني في عملية التنمية جنبا إلى جنب القطاعات الحكومية.

وقد كانت القوانين المنظمة للعمل الأهلي السابقة على هذا القانون تحرص بالأساس على تنظيم علاقة الدولة بالجمعيات، وليس علاقة الجمعيات بالمجتمع كما يجب أن تكون، وأصبحت شراكة المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستديمة التي رسمتها رؤية مصر ٢٠٣٠مما تعول عليه القيادة السياسية في السنوات المقبلة .

وقد أعلنت هيئة الرقابة الإدارية نتائج المتابعة السنوية للإستراتيجية الثانية الوطنية لمكافحة الفساد، فيما يتعلق بالهدف التاسع من الإستراتيجية وهو " مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد والوقاية منه " فأكد التقرير أن الهدف يمثل ٧% من الإستراتيجية، وكان المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣,٥% من إجمالي الإستراتيجية، وأسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٣% من الإستراتيجية وفقا المستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٨٥,٧١ %، واستطرد التقرير أن الهدف التاسع " مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد والوقاية منه " غير مستهدف خلال عام ٢٠٢١ حيث أنه قصير الأجل، إلا أنه سيتم متابعة تنفيذ نسبة ١% عبارة عن متأخرات تنفيذ خلال ٢٠١٩ -٢٠٢٢ [١]

(١) تقرير الرقابة الإدارية عن نتائج المتابعة السنوية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ٢٠١٩-٢٠٢٢ ،منشور متاح علي الموقع الإلكتروني لهيئة الرقابة الإدارية، تاريخ الدخول ٢٥ / ١٢/ ٢٠٢١. https://ACA.gov.eg.

ب. تفعيل مدونات السلوك للقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠% خلال عام ٢٠٢٠.

ج. دعم قدرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مكافحة الفساد، تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠% من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

د. إطلاق مبادرات لمنع ومكافحة الفساد للتعاون مع القطاع الخاص، تم التنفيذ بنسبة نجاح ٥٠% من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

ه. تيسير حصول منظمات المجتمع المدني علي المعلومات، تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠% من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠

المحور الرابع : مكافحة جرائم الفساد في مصر:

تسعى مصر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠، ورفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتؤمن مصر بأن القضاء على الفساد يزيد من تدفق الاستثمارات ونجاح منظومة الإصلاح الاقتصادي، حيث نجحت الدولة المصرية في مواجهة الفساد من خلال التشريعات، وإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الأولى والثانية، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد .

وكانت بداية المكافحة في مصر بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠١٠ والمعدل بالقرار رقم ٤٩٣، ولهذه اللجنة اختصاصات هامة وهى:

١. تفعيل الإنفاذ الفعلي لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى.

٢. صياغة رؤية مصرية موحدة يتم التعبير عنها في المحافل الدولية.

٣. متابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية الناشئة عن هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقات الدولية الأخرى، وكذا تنسيق المشاركة في أعمال المؤتمرات ذات الصلة والفرق والمجموعات المنبثقة عنها.

٤. إجراء تقييم دوري للتشريعات واللوائح والقرارات الوطنية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد والوقاية منه، وتقرير مدى كفاءتها وتوافقها مع نصوص الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر.

ثم أنشئت مصر اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد المنبثقة عن اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠١٤، وتختص هذه اللجنة بأمور منها :

أ – إعداد الدراسة اللازمة لوضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ب – وضع أنسب الإجراءات عن وقائع الفساد وتقصى الحقائق عن مرتكبيها، ودراسة مكافحة مظاهر الفساد بوحدات الجهاز الإداري للدولة.

ج – تلقى البلاغات عن وقائع الفساد وتقصى الحقائق عن مرتكبيها، ودراسة كافة مظاهره بوحدات الجهاز الإداري للدولة.

د- اقتراح أنسب الحلول للقضاء على مظاهر الفساد ووضع التوصيات الخاصة بنشر الثقافة والشفافية بالمجتمع.

وقد أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨، حيث كانت البداية التشريعية الحقيقية، وما تضمنه دستور عام ٢٠١٤ المعدل والذي تضمن فصلا للهيئات المستقلة

والأجهزة الرقابية، وكذلك أطلقت مصر المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العام ٢٠١٩حتى ٢٠٢٢.

وأيضا تم تفعيل نشاط الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٨، و التي تتمثل رسالتها في تقديم الخدمات المعرفية والعلمية والتدريبية المتميزة للمجتمع المصري والإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد، وتستهدف عدة فئات منها الأعضاء والعاملين بهيئة الرقابة الإدارية، وجهات إنفاذ القانون، والجهات الأمنية والجهات القضائية، والعاملين بالجهاز الإداري للدولة على اختلاف مستوياتهم، والعاملين بالشركات التي تساهم فيها الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، وكافة فئات المجتمع وخاصة الشباب لبناء قدراتهم وتأهيلهم وتعزيز الانتماء لديهم، وكذلك كوادر الدول العربية والإفريقية والأجنبية العاملة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

وقامت مصر بوضع حزمة من القوانين التي تنظم أعمال الجهات والأجهزة العاملة في مجال منع ومكافحة الفساد، كما وضعت منظومة تشريعية تضمنت تجريم الكثير من جرائم الفساد إلى أوردتها اتفاقية الأمم المتحدة، و التي تركز على حماية المال العام وأداء الوظيفة العامة من الفساد، ورصد تعقب الأموال المتحصلة من الأفعال الإجرامية، مما يؤكد التزام مصر بتنفيذ أحكام الاتفاقية.

ونظرا لأهمية دور منظمات المجتمع كشريك مع الدولة في تطوير المجتمعات ومكافحة الظواهر السلبية، ومنها ظاهرة الفساد، فقد نص دستور مصر عام ٢١٤المعدل في المادة ٢١٨ على أنه".....، وضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية " .

ولأهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية بكافة أشكالها، نص دستور مصر٢٠١٤ المعدل في المادة ٧٥ على حق المواطنين في تكوين الجمعيات

والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، ثم تضمنت صياغة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الأولى والثانية ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني، إيمانا بدورها كشريك مع الدولة في مكافحة الفساد .

وتأكيدا من الدولة على ترسيخ مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية بكافة صورها، فقد صدر قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، وقد عالج هذا القانون ما سبقه من قصور في القوانين السابقة.

المحور الخامس : منظمات المجتمع المدني وتجارب الدول في مكافحة جرائم الفساد .

تقوم المؤسسات الدولية ومنها منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها منظمه الشفافية الدولية بإجراء تقييم دوري لمستويات الفساد في دول العالم، وتقدم تصنيفها للدول على أساس حجم انتشار الفساد لدى مؤسسات القطاع العام فيها، ومدى التزامها بالمعايير الدولية لمكافحه الفساد وفي آخر تقرير مؤشر مدركات الفساد العالمي الذي أصدرته عام ٢٠٢١، استند إلي١١٣ استطلاع وتقييم للفساد، والمعد من قبل خبراء دوليين لتحديد مستوى الفساد في ١٨٠ دولة، ويستخدم المؤشر مقياسا من صفر إلى ١٠٠، حيث يكون الصفر أكثر فسادا و ١٠٠الأكثر نزاهة، وكشف هذا التقرير لعام ٢٠٢١ عن خطورة انتشار الفساد في دول العالم، وأن هناك فشل متواصل في معظم الدول للحد من الفساد، وهناك صله وثيقة بين قوه الأنظمة الديمقراطية وبين ضعف الفساد، وأن الدول الأقل فسادا هي التي شاركت منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفساد.-

وخلص التقرير إلى إعداد قائمة بترتيب الدول الأقل فسادا تبعا لمؤشر مدركات الفساد وهى : الدنمارك ونيوزيلندا وفنلندا وسنغافورة.

١- تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد: [١]

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحه الفساد، حيث تحتل المراكز الأولى ضمن الدول الأقل فسادًا في العالم، وحازت على الدرجة الرابعة عالميا حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢١، وحافظت على مركزها المتقدم ضمن الدول العشرة الأولى الأقل فسادا في العالم ضمن تقرير المنظمة، وقد لعبت الحكومة السنغافورية دورا كبيرا في هذا النجاح. [٢]

عوامل نجاح سنغافورة في مكافحة الفساد:

أ. الرغبة السياسية في القضاء على الفساد.

ب. وضع استراتيجيات وآليات واضحة وحقيقية لمحاربة الفساد.

ج. الرفض المجتمعي للفساد هو احد عوامل نجاح التجربة، حيث رفض المجتمع المدني لدولة سنغافورة الفساد كوسيلة للعيش، وتحرص الدولة أن يكون عامة المجتمع شهودا على جرائم الفساد؛ مما يوسع التذمر والرفض الاجتماعي وتنامي روح العداء تجاه الفاسدين[٣].

---

(١) أ. أحلام قراوى: عرض التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد كتجربة عالمية رائدة، مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد٣، العدد٢، ديسمبر ٢٠٢٠، ص١٢٨.

(٢) تقرير مؤشر مدركات الفساد منظمة الشفافية الدولية، متاح على الموقع الالكتروني، تاريخ الدخول ٥/ ١/ ٢٠٢٢.

https://www.transparency.org/files/CPI-2021

(٣) د. عبد الحفيظ حمزة، د. لطفي دنبرى : التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر والتنمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزائر، المجلد ٨، العدد٤، ٢٠١٩، ص٨٣؛ د. ابتسام محمد العامرى: التجربة التنموية في سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد ٤٥، ٢٠١٨، ص١٢٨.

د. تأسيس مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد أو ما تسمى بهيئة مكافحه الفساد، وهي هيئة مستقلة تقوم بإجراء التحقيق في جرائم الفساد في القطاعين العام والخاص، ويرأس الهيئة مدير يرتبط مباشره برئيس الوزراء، حيث يمتلك مكتب التحقيقات سلطات واسعة أعلى من سلطة الوزراء.

ه. وضع قوانين فعالة لمكافحة الفساد.

و. قضاء فعال ومستقل.

ز. وجود نظام ديمقراطي تسوده الشفافية.

ح. وجود منظومة قيم ومبادئ مناهضة للفساد، و التي تترجم إلى قوانين يلتزم بها جميع الأفراد.

ط. ضمان مستوى معيشي لائق من خلال توفير الأمن الوظيفي.

ي. الاستقرار الاقتصادي وتوزيع الموارد بعدالة[1].

ك. انضمام سنغافورة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى تعاملها الإيجابي مع التقارير الدولية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، وتعاونها مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

٢- تجربة الدنمارك في مكافحة الفساد:

احتلت الدنمارك المراكز الأولى عالميا ضمن الدول الأقل فسادا وفق مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية٢٠٢١.

حيث يوجد لدى الدنمارك نظام نزاهة وطني صارم ومتكامل، يراقب جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني،

(١) د.عبير فرحات على : تجربة سنغافورة التنموية وكيفية الاستفادة منها في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد٤، ٢٠١٦،ص ٤٦٩.

ويشرف عليه الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية، وهى هيئة مستقلة استقلالا تاما بتمويل حكومي ثابت دستوريا لا يتأثر بتغيير الحكومات(١).

وللوكالة صلاحيات واسعة لمراقبه الهيئات الحكومية والخاصة من خلال مستشارين ومراقبين، حيث يعتمدون نظام الإفصاح المالي لكل موظفي الدولة وعلى رأسهم الحكومة برئيسها وأعضائها، فهم ملزمون شهريا بنشر كل مصاريفهم، حتى أثناء السفر- بالإضافة إلى الهدايا التي يتلقونها .

وللدنمارك نظام خاص معلن يفصح بشفافية عن جميع المعلومات الخاصة بميزانية الدولة، كما يسمح للمواطنين أن يُقيِّموا أداء الحكومة في التعامل مع الميزانية، وأن يقترحون أوجه الصرف على المشاريع العامة للدولة.

ويبرز فى الدنمارك هامش الحرية الواسع للصحافة ومنظمات المجتمع المدني، ودورهما في الكشف عن جوانب الفساد بالمعلومات التفصيلية والأسماء مهما كان منصبه، وتقترب نسبه الأمية لديهم للصفر(٢).

(١) د.عارف بني حمد :الدنمارك الأكثر نظافة في العالم، مقال منشور بجريدة المقر، الأردن، بتاريخ ٤/ ١ / ٢٠١٩.

(٢) د.منصور الطبيقى: لماذا الدنمارك الأولى عالميا في مكافحة الفساد، مقال منشور بجريدة عكاظ ، السعودية ، بتاريخ ١٣/ ٤ / ٢٠١٣؛ أ.شريف عيسى : الدنمارك ونيوزيلندا أفضل دول العالم في مكافحة الفساد، مقال منشور بجريدة المال، مصر، بتاريخ ٢/ ٢ / ٢٠٢١.

الجداول

جدول ١ : منظمات المجتمع المدني ودورها في منع ومكافحة الفساد

التوعية:	- تصميم برامج خاصة لتوضيح مضامين الفساد ومظاهرة ومخاطر وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته - تصميم برامج خاصة لآليات تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى المتعلقة بجرائم الفساد.
الرقابة:	- تطوير آليات الرقابة الوقائية . - تطوير آليات الرقابة اللاحقة .
المتابعة :	- متابعة التقارير والبلاغات والشكاوي الخاصة بجرائم الفساد . - متابعة نتائج التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد لدي الجهات المعينة . - متابعة الإجراءات والتدابير الخاصة باسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد
المشورة :	- المشورة في رسم السياسات - المشورة في تنفيذ الخطط - المشورة في تصميم البرامج
مراجعة التشريعات والتقارير	- المشاركة في مراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد - المشاركة في دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد.

دعم قواعد البيانات والمعلومات	- تبادل المعلومات بشأن قضايا الفساد ذات الأهمية الوطنية. - تيسير حصول منظمات المجتمع المدني على البيانات والمعلومات ذات الصلة بقضايا الفساد. - مد الهيئات الحكومية المعنية بقضايا الفساد بالمعلومات والبيانات ذات الصلة بالفساد.
بناء قدرات منظمات المجتمع المدني :	- الدعم المؤسسي . - الدعم الفني

جدول ٢ مصر - التشريعات والقرارات بمشاركة منظمات المجتمع المدني فى مكافحة الفساد، والتنمية المستدامة رؤية مصر ام ٢٠٣٠.

مصر - التشريعات والقرارات بمشاركة منظمات المجتمع المدني فى مكافحة الفساد، والتنمية المستدامة رؤية مصرعام ٢٠٣٠.	١. التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث أكدت فى إحدى موادها على أهميه ودور ومشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
	٢. التوقيع والتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحه الفساد حيث أكدت فى إحدى موادها على أهمية ودور شاركه المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
	٣. التوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد حيث أكدت فى إحدى موادها على أهمية ودور مشاركة المجتمع المدني في مكافحه الفساد.
	٤. إنشاء اللجنة الوطنية العامة لمكافحه الفساد عام ٢١٠.
	٥. إنشاء اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحه الفساد عام ٢٠١٤.
	٦. دستور مصر ٢٠١٤ المعدل في مادته ٧٥ يؤكد على حق المواطن فى تكوين الجمعيات والمؤسسات على أساس ديمقراطي.
	٧. دستور مصر ٢٠١٤ المعدل في مادته ٢١٨ يلزم الدولة بمكافحة الفساد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحه الفساد.

	٨. إطلاق الإستراتيجية الأولى لمكافحه الفساد ٢٠١٤ ـ ٢٠١٨ بمشاركة منظمات المجتمع المدني .
	٩. إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٢ بمشاركة منظمات المجتمع المدني .
	١٠.تفعيل إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٨.بمشاركة منظمات المجتمع المدني.
	١١.صدور قانون رقم ١٤٩ لسنه ٢٠١٩ بشأن تنظيم وممارسه العمل الأهلى في مصر.
	١٢.إنشاء اللجنة العليا لمنظمات العمل الأهلي لمكافحه الفساد في مصر عام ٢٠١٧ .
	١٣.اعتبار عام ٢٠٢٢ عاما لمنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.
	١٤.استضافة مصر لأعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة من ١٣إلى ١٧ديسمبر ٢٠٢١، بمشاركة ضخمة لمنظمات المجتمع المدني.

الخاتمة

لقد أجمعت مختلف الآراء الوطنية والدولية على أن الدول وحدها لا تستطيع مكافحة جرائم الفساد دون مشاركة مختلف الهيئات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني، فمواجهة الفساد قضية مجتمع تتجاوز الهيئات المختصة وأجهزة الرقابة، فيجب العمل على توفير البيئة التي تحتاجها من أجل تمكينها من آداء دورها بفاعلية أكبر.

ولقد ظهر دور منظمات المجتمع المدني في الدول التي حققت نموًا كبيرًا في جميع مجالات الحياة، بسب المواجهة الفعالة لظاهرة الفساد، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في التصدى لتلك الظاهرة.

والدور الذى يمكن أن تمارسه منظمات المجتمع في مجال مكافحة الفساد، يعتمد على مصداقيتها وإمكانياتها، حيث تكتسب قوتها من خلال تعزيز وتشجيع المصلحة العامة للمجتمع .

النتائج:

١. الفساد ظاهرة خطيرة تعانى منه معظم اقتصاديات دول العالم، وتتصاعد خطورته على الاستقرار والتنمية المستدامة، وتهدد الأمن والسلم الأهلى .

٢. مسألة مقاومة الفساد لا تقتصر على الحكومات وحدها فحسب، بل يشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني.

٣. تقوم منظمات المجتمع المدني بأدوار عديدة ومتنوعة في مكافحة جرائم الفساد.

٤. نظمت معظم الإتفاقيات الدولية والاقليمية لمكافحة الفساد نصوصا تبين دور وأهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

٥. شهدت منظومة مكافحة الفساد في مصر منذ عام ٢٠١٤ تطورا كبيرا .

٦. قيام مصر بالتوقيع والتصديق على الاتفاقيات الدولية والاقليمية لمكافحة الفساد، إيمانا منها بأن قضية مكافحة الفساد قضية عالمية، تقع على عاتق جميع الدول بحكوماتها ومنظمات المجتمع المدني.

٧. مشاركة منظمات المجتمع المدني في الإستراتيجية الأولى والثانية لمكافحة الفساد يعكس ايمان السياسة الرشيدة في مصر بدورتلك المنظمات في التنمية ومكافحة الفساد

٨. قامت منظمات المجتمع المدني بدور فعال وإيجابى في تجارب الدول الأقل فسادا.

٩. أصبحت شراكة المجتمع المدني في إنفاذ أهداف التنمية المستدامة التي رسمتها رؤية مصر ٢٠٢٠ – ٢٠٣٠مما تعول عليه القيادة السياسية، حيث جعلت عام ٢٠٢٢ عاما للمجتمع المدني.

التوصيات:

١ – إعداد الدراسات الإحصائية حول قضايا الفساد والإجراءات المضادة له، ومتابعتها ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مناقشتها، والتأكيد على التبنى الجاد لنتائج الدراسات والمؤشرات الاقتصادية الدالة على خريطة الفساد.

٢ – إصدار قانون تداول المعلومات لتوفير مزيد من الشفافية وسهولة الكشف عن وقائع الفساد،

٣-ضرورة إصدار قانون لحماية المبلغين والشهود والخبراء والمجني عليهم في قضايا الفساد مع مشاركة منظمات المجتمع المدني في ذلك.

٤-تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في كشف ملفات الفساد، والعمل بحيادية ومهنية وشفافية لمصلحة المجتمع.

٥- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة ومحاربة الفساد الإداري في كافة أرجاء المؤسسات الحكومية .

٦- مشاركة منظمات المجتمع المدني في التشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع، وذلك لقربها من الواقع

٧- إنشاء منظمات مجتمع مدنى مختصة بمكافحة الفساد وكشف الفاسدين.

٨- تفعيل الدولة الإجراءات المؤسسية وتعزيز الثقة بين أجهزتها ومنظمات المجتمع المدني وفق رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٩- تطوير منظمات المجتمع المدني لأساليبها ووسائلها، حتى يستفيد المجتمع من دورهم في التنمية.

١٠ – أن تسعى منظمات المجتمع المدني لامتلاك أدوات إعلامية مرئية ومقروءة ومسموعة ؛ حتى تكون منبرا لهم ولنشاطاتهم، ويكون لها التأثير على نطاق واسع.

١١- مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات التنمية.

١٢- تقوية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة.

١٣- عرض تجارب الدول الأقل فسادا للاستفادة منها وإظهار دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة مع تلك الدول في مكافحة الفساد.

١٤- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني؛ لتمكينهم من تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة والقيادة، وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١. د محمد ابراهيم خيرى الوكيل : دور القضاء الادارى والدستورى فى إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٧.

٢. د. السيد محمد حسن الجوهري: الفساد الإدارى وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الفكر الجامعى، ٢٠١٧.

٣. د. أمانى قنديل : الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الأسرة،٢٠٠٨.

٤. د. حمدى عبد العظيم : عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، ٢٠١٠.

٥. د. حنان سالم : ثقافة الفساد فى مصر، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٣.

٦. د. خالد موسى تونى : الحماية الجنائية الإجرائية للشهود، دار النهضة العربية، ٢٠١٠.

٧. د. عصام عبد الفتاح مطر: الفساد الإدارى، ماهيته، أسبابه، مظاهره، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١.

٨. د. فاديا قاسم بيضون : الفساد أبرز الجرائم والأثاروسبل المعالجة، منشورات الحلبى الحقوقية،لبنان، بيروت، ٢٠١٣.

٩. د. محمد السيد السعيد : المجتمع المدني ودوره فى الإصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني البلدان العربية، الناشر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

١٠. د. محمد سامر دغمش : استراتيجيات مواجهة الفساد المالى والإدارى والمواجهة الجنائية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.

١١. د. محمد عبد الغنى هلال : مهارات مقاومة ومواجهة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، ٢٠١٠.

١٢. د. محمد على سويلم : السياسة الجنائية لمكافحة الفساد، دار المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٨.

١٣. د. يوسف حسن يوسف : الفساد الإدارى والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعى، ٢٠١٤.

ثانيا : الرسائل :

١. أ.نهى محمد الدسوقي: تأثير الفساد السياسى على استقرار النظام السياسي المصرى، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦.

٢. د. شدوى عصمت : دور المساءلة الاجتماعية فى مكافحة الفساد الإداري، دراسة مقارنة مع التطبيق على الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

٣. د. نصيرة إبراهيم على : دور الأجهزة الرقابية فى مكافحة الفساد الإداري، منشورات مركز الدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٩.

٤. د. نهى عبد العزيز : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد المالي والإداري فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.

٥. د. هشام رشدى خيرالله : معالجة الصحافة الإلكترونية لقضايا الفساد فى المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ٢٠١٣.

٦. د. ياسر إسماعيل رمضان : دور الاتفاقيات الدولية فى مكافحة الفساد، دراسة سياسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

٧. د.عبد المجيد محمود: المواجهة الجنائية للفساد فى الاتفاقيات الدولية والتشريع المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

ثالثا: الأبحاث والمقالات :

١. أ.د. سرى محمود صيام : دور أجهزة القضاء والتنفيذ فى مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى والدولي لمكافحة الفساد، الفترة من ٦- ٨ /١٠/ ٢٠٠٣، الرياض، جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢. أ.شريف عيسى : الدنمارك ونيوزيلندا أفضل دول العالم فى مكافحة الفساد، مقال منشور بجريدة المال، مصر، بتاريخ ٢/ ٢ / ٢٠٢١.

٣. باولوماورو: تأثير الفساد على النمو والإنفاق الحكومي، تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلى آن إليوت، ترجمة أ. محمد جمال إمام : الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، ٢٠٠٨، ص ١٢٤- ١١٩.

٤. حسين محمود حسين : الفساد الإدارى فى مصر"دراسة تشخصية تحليلية " بحث ضمن بحوث وأوراق المؤتمر السنوى بعنوان " نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد" المنعقد في يوليو ٢٠١٠،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١١.

٥. د. ابتسام محمد العامري: التجربة التنموية فى سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الأوسط،يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد ٤٥، ٢٠١٨.

٦. د. أحلام قراوى: عرض التجربة السنغافورية فى مجال مكافحة الفساد كتجربة عالمية رائدة، مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد٣، العدد٢، ديسمبر ٢٠٢٠.

٧. د. راوية عبد القادر عويس: تقييم مساهمة منظمات المجتمع المدني فى رفع مستوى الوعى وبناء الثقة فى مؤسسات الدولة فى إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤- ٢٠١٨، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٨،العدد ٣، سبتمبر ٢٠١٨.

٨. د. عبد الحفيظ حمزة، د. لطفى دنبرى : التجربة السنغافورية فى تجاوز الفقر والتنمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزائر، المجلد ٨، العدد٤، ٢٠١٩.

٩. د. محمد الشريف: مؤسسة شركاء من أجل الشفافية تعقد ورش تدريبية للشباب من ١٤ محافظة، جريدة الدستور، فى يوم ٢٦/ ٧ / ٢٠١٨.

١٠. د.طارق ماهر زغلول : الحماية الإجرائية المجني عليهم والشهود والمبلغين، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،العدد الأول، السنة التاسعة والخمسون، يناير ٢٠١٧ .

١١. د.عارف بني حمد :الدنمارك الأكثر نظافة فى العالم، مقال منشور بجريدة المقر، الأردن، بتاريخ ٤/ ١ / ٢٠١٩.

١٢. د.عبير فرحات على : تجربة سنغافورة التنموية وكيفية الاستفادة منها فى مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد٤، ٢٠١٦.

١٣. د.منصور الطبيقى: لماذا الدنمارك الأولى عالميا فى مكافحة الفساد، مقال منشور بجريدة عكاظ، السعودية، بتاريخ ١٣/ ٤ / ٢٠١٣.

١٤. المؤتمر الثالث للجنة العليا لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد، بهدف تفعيل دور منظمات العمل الأهلي فى توعية المواطنين بمخاطر الفساد وآليات مكافحته"، منشور بجريدة اليوم السابع، بتاريخ ٦/ ١٢/ ٢٠٢١.

رابعًا: المراجع الأجنبية:

1. **Berlin, H . Poor, N . (2003). "A theory of Governance ", public Administration Review American Society for public Administration, Vol 63.**
2. **Booth, C. Segon. M and O 'Shannassy, T. (2010). " Managerial Perspectives of Bribery and Corruption in Vietnam" . International Review of Business Research Papers, World Business Institute, Vol.6.**
3. **Jaeger, S. (2012). " principles for Anti-Corruption Agencies : A Game Changer". Jindal Journal of public, School of Government and public policy, Vol. 1.**
4. **Korten, D., Third generations, NGOs strategies: A key to people - centered development, world development, no. 15, 2000**
5. **Presse universitairess de France, Paris, 1997.**
6. **Rhodes, R .(2004)Introduction in global corruption. Germany : Transparency International.**

7. **Saskia Brechnemache, Civil Society Under Assault, 1st Ed.(Washing ton: Carnegie Endowment for International peace, (2017).**

8. **Shleif Andrei and Robert Vishny: " Corruption" ،The QuarrterlyAy Journal of Economics, 108 (August) 1993.**

خامسا المواقع الإلكترونية :

www.arablegalnent.org

www.auanticoruption.org

https://bit.ly/2puClwh.

https://ACA.gov.eg.

http:www.olc.bu.edu.eg/olc/images/fart/520.pdf

https://bit.ly/2D8ANAr

www.gat.ahram.org.eg

https://hrlibrary.umn.edu